NEWS
THE CARTER CENTER
ONE COPENHILL, ATLANTA, GA 30307

القلق يساور مركز كارتر بشأن عملية تسجيل الناخبين
والعقبات أمام اعتماد المراقبين

2 نوفمبر 2009

للنشر العاجل

للاتصال:
الخرطوم : جيفري مابيند، هاتف **+249 909 010 586** ، أو علي فيرجي ، هاتف **+249 126 341 480**
جوبا: سان فان دي بيرغ، هاتف **+249 911 714 041** ، أو **+256 477 182 893**
اتلانتا: ديبورا هيكس ، هاتف **+1 404 420 5124**

في بيان نُشر اليوم نوَّه مركز كارتر إلى التقدم المستمر في العملية الانتخابية بالسودان، بما في ذلك التحضيرات الخاصة بتسجيل الناخبين، التي بدأت في الأول من نوفمبر، لكنه عبر عن قلقه حول العقبات التي تواجه مراقبي الانتخابات، بما في ذلك التأخير في استكمال إجراءات اعتمادهم، والتأخر في تحضيرات الانتخابات، إضافة إلى التقارير المستمرة بشأن المضايقات ضد نشاط الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

وفي حين سمحت المفوضية القومية للانتخابات بالمراقبة المحلية والدولية لتسجيل الناخبين، يجب على المفوضية العمل **فوراً على اعتماد** المراقبين المحليين والدوليين إلى جانب مندوبي الأحزاب السياسية، وأن ترفع القيود على حرية حركة المراقبين، حتى يتمكنوا من مراقبة تسجيل الناخبين بفعالية. أنه من المهم أيضاً على المفوضية القومية للانتخابات أن تحدد بشكل رسمي ما إذا كانت تنوي السماح بمراقبة العملية الانتخابية بشكل شامل من قبل كل المراقبين المحليين والدوليين المهتمين، إذ أن لوائح الاعتماد التي تمت مراجعتها مؤخراً لا تضمن بشكل كافٍ حدوث ذلك.

إن المركز أيضاً قلق إزاء التنفيذ البطيء للتحضيرات الانتخابية من جانب المفوضية القومية للانتخابات، بما في ذلك تأخر الإفراج عن الأموال إلى اللجان الولائية العليا للانتخابات، والقرارات العالقة الخاصة بالعمل، خاصة تلك المتعلقة بأنشطة تسجيل الناخبين، مما أدى إلى تعثر الجهود الفعالة في مجال تثقيف الناخبين، والتأخر في استكمال الدوائر الجغرافية القومية والإقليمية والولائية، والمضايقة المستمرة لنشاط الأحزاب السياسية والمجتمع المدني على امتداد السودان.

نشر مركز كارتر، عقب البدء في أنشطة المراقبة الانتخابية طويلة المدى في السودان في فبراير 2008 بدعوة من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان اثني عشرة مراقب على المدى الطويل يعلمون في خمسة من أقاليم السودان لتقييم العملية الانتخابية. وينتمي هؤلاء المراقبون لثمانية بلدان هي الكاميرون، وكندا، والهند، وهولندا، والنرويج، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة وزيمبابوي. ولفترة تسجيل الناخبين المخطط لها أن تمتد من 1إلى 30 نوفمبر، سينضم إلى مراقبي المدى الطويل عشرون مراقب إضافي يعملون على المدى المتوسط وذلك لتقييم تسجيل الناخبين على امتداد السودان، في كل من مراكز التسجيل الثابتة والمتنقلة. سيراقب المركز أنشطة التسجيل الفعلي، والنشر الأوليّ لقوائم سجل الناخبين،و تقديم الشكاوى والاعتراضات حول القوائم، والنشر النهائيِّ لسجل الناخبين. وسيواصل مكتبا الخرطوم وجوبا في دعم وإدارة بعثة المراقبة.

إن أهداف بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات بالسودان تتمثل في : أ) تقديم تقييم محايد لجودة العملية الانتخابية من كافة الجوانب، و ب) تعزيز عملية انتخابية شاملة، لجميع السودانيين، و ج) إظهار الاهتمام الدولي بالعملية الانتخابية في السودان، وتواصل البعثة تقييم العملية الانتخابية في السودان انطلاقاً من اتفاقية السلام الشامل، والدستور القومي الانتقالي، وقانون الانتخابات القومية ، والالتزامات الواردة في الاتفاقيات الإقليمية والدولية بإجراء انتخابات ديمقراطية ، بما في ذلك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب و العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.[1]

.

[1] صادق السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في 18 فبراير 1986. ودخل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي صدر في نيروبي (كينيا) عام 1981 من قبل مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية، حيز النفاذ في 21 أكتوبر 1986. وإضافة إلى ذلك، صادق السودان على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 18 مارس 1986 الذي كان قد دخل حيز النفاذ في 23 مارس 1976

THE
CARTER CENTER

Waging Peace. Fighting Disease. Building Hope.

حالة العملية الانتخابية في السودان- استمرار القلق بشأن البيئة والتحضيرات الانتخابية؛ على المفوضية القومية للانتخابات العمل فوراً لاعتماد المراقبين، و أن تُسرِّع تحضيرات تسجيل الناخبين

يلخص هذا البيان ملاحظات بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات في السودان من أغسطس 2009 إلى أكتوبر من نفس العام، ويأتي لاحقاً للبيانات العامة التي نُشرت في 7 مايو و 20 أغسطس من عام 2009. وعلاوةً على تقارير وتوصيات المركز السابقة يدفع المركز بهذه الملاحظات الإضافية على أمل دعم وتحسين إدارة العملية الانتخابية بالسودان.

البيئة الانتخابية العامة

ويرحب المركز بقرار حكومة السودان الصادر في 15 سبتمبر لرفع الرقابة القبلية عن الصحافة المطبوعة. ولكن، على كل من حزب المؤتمر الوطني وحركة تحرير السودان تجديد المحاولات للتوصل إلى اتفاق بخصوص عدد من قضايا التطبيق الرئيسية في اتفاقية السلام الشاملة، بما في ذلك مراجعة قانون قوات الأمن الوطني وقانون الاستفتاء الضروري لجنوب السودان وأبيي.

إضافة إلى ذلك، عمل خطوات أخرى ضرورية لضمان خلق بيئة انتخابية شاملة بشكل فعلي . وخصوصاً، فإن المركز قلق للغاية حول التقارير المستمرة عن مضايقة المراقبين و نشاط الأحزاب السياسية و المجتمع المدني، بما في ذلك حالات تتضمن بعض المراقبين الدوليين التابعين للمركز في كسلا، شرق السودان، إضافة إلى أنشطة مراقبة الانتخابات المحلية في الولاية نفسها.

إن حرية الأفراد ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في العمل بدون خوف أو قيد هو حقٌ دستوريّ يجب احترامه[2]. ويتعين على الحكومات في شمال السودان وجنوبه، على كافة مستوياتها، ضمان أن الحقوق والحريات الأساسية في التنظيم والتجمع والكلام قد تم حمايتها بشكل تام وتمت ممارستها بفعالية.

[2] المادة (40)، الفصل الأول، الدستور الوطني الانتقالي لجمهورية السودان 2005

وفي دارفور، فإن استمرار حالة الطوارئ يعني أن عملية انتخابية حرة ومفتوحة أمر يظل من الصعب تصوره، وعلى لجان الانتخابات الولائية وأجهزة الأمن في الولايات العمل على تعزيز مناخ سياسي أكثر انفتاحاً وحرية. ويجب أن تصحب التجهيزات الفنية تحولات لا بد منها في المنظور الوطني والسياسي والأمني، مثل رفع حالة الطوارئ في دارفور ونزع سلاح وإعادة دمج المدنيين بالمليشيات والقوات التي تحارب بالوكالة الذين ليس لديهم وضع قانوني. ويجب على كل من حكومة السودان و حكومة جنوب السودان بذل المزيد من الجهد لضمان أن كافة المواطنين والجمعيات والأحزاب السياسية يمكنها العمل بحرية وأن التحضيرات الانتخابية تجري في مناخ من التسامح والانفتاح.

زيادة قدرة اللجان الولائية العليا للانتخابات

يقع على عاتق اللجان العليا للانتخابات في الولايات الخمس وعشرين وكذلك اللجنة العليا للانتخابات بجنوب السودان مسئولية كبيرة في تنفيذ العملية الانتخابية. وقد حققت اللجان العليا، منذ إنشائها في يونيو، بعض التقدم في التحضيرات الأولية، إلا أن عدداً مقدراً من لجان الولايات، خاصة في جنوب السودان، لا زالت تعاني من قلة التمويل. لقد أعاق ذلك قدرتها بشكل كبير على توظيف العاملين وإنشاء مكاتب والحصول على المواد والمعدات الضرورية والوفاء بمهام تفويضها بالكامل، خاصة تلك المتعلقة بعملية تسجيل الناخبين. كما أن العديد من اللجان لم تتلق بعد الاعتمادات المالية الخاصة بمرتبات ضباط تسجيل الناخبين، وبالتالي يعرض فعالية عملية التسجيل للخطر. إضافةً لذلك فإن تدريب الأفراد الرئيسيين لتسجيل الناخبين قد تأخرت سلفاً بدون مبرر في بعض المناطق بسبب البطء في تحويل التمويل الضروري. إن توفير الموارد الفنية والمالية واللوجستية الكافية للجان العليا مسئولية أساسية من مسئوليات المفوضية القومية للانتخابات، ويجب توفيرها فوراً بدون أي تأخير آخر. ويجب على المفوضية الإفراج عن الاعتمادات المالية المتأخرة وتحويلها ***فوراً*** إلى اللجان الولائية للانتخابات ، أو تعرض تسجيل الناخبين للمزيد من المخاطر.

التوعية بالعملية الانتخابية وتسجيل الناخبين

إن المركز منزعج من أن جهود التعليم الأهلي والاتصالات المتعلقة بالعملية الانتخابية، بما فيها ممارسة تسجيل الناخبين، لم تكن كافية لتثقيف غالبية مواطني السودان، خاصةً أولئك المقيمين خارج الخرطوم. إن فهم العملية الانتخابية مسألة أساسية من الممارسة الفعالة لحق الاقتراع[3]. إن تسجيل الناخبين يتطلب أن يكون كلاً من مديري الانتخابات والناخبين المحتملين البالغ عددهم 20 مليوناً على وعي تام بحقوقهم وواجباتهم الديمقراطية.

[3] اللجنة العامة للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة: الملاحظة رقم 25، الفقرة 11، "إن حملات تعليم وتسجيل الناخبين ضرورية لضمان ممارسة المادة 25 الحقوق بواسطة مجتمع مطلع"

حسب ما هو وارد بقانون الانتخابات القومية في السودان فإن التسجيل بالسجل الانتخابي حق أساسي ومسئولية فردية على عاتق كل مواطن مستوف للشروط القانونية[4]. وفي حين أن التدريب والتوظيف باللجان الولائية للانتخابات مستمر ، إلا أنه من الضروري للغاية أن يكون كل لمواطنون السودانيون على معرفة بالعناصر الرئيسية في عملية تسجيل الناخبين؛ بما في ذلك الحاجة إلى التسجيل، و الخطوات الضرورية المطلوبة للتسجيل كناخب، والمتطلبات اللازمة بالنسبة للهوية والإقامة، والخطوات اللاحقة للتسجيل. وعلى المفوضية القومية للانتخابات ولجان الانتخابات في الولايات بذل كل الجهد لإعلام المواطنين بمواقع ومواعيد عمل مراكز تسجيل الناخبين، وأينما كانت المراكز متنقلة عليهم نشر خط سير وأماكن المراكز المتنقلة والإجراءات الطارئة المعتمدة لانجاز عملية تسجيل شاملة. وضمان وجود الشفافية في صنع القرار بالنسبة للمواطنين.[5] والوصول بسرعة إلى المعلومات هو التزام أساسي للحكومة والسلطات الانتخابية.

إضافةً لكل ذلك لا بد من حل التحديات التي تواجه الترسيم الأخير لحدود الدوائر الجغرافية بدون تأخير. و إذ نرحب بقبول اللجنة للعديد من شكاوى ترسيم الدوائر، إلا أنه يتوجب على المفوضية القومية للانتخابات نشر تفاصيل الدوائر المعدلة بأسرع ما يمكن، حتى يكون هناك يقين كاف وسط الناخبين حول أين يقيم الناخبون فعلياً وأين ينبغي أن يسجلوا ويصوتوا.

إجراءات اعتماد المراقبين ومندوبي الأحزاب السياسية

يكرر مركز كارتر قبوله للدعوة التي قدمتها السلطات السودانية والمفوضية القومية للانتخابات للمركز لمراقبة العملية الانتخابية بصورة شاملة وبدون قيود. وبينما يشعر المركز بالامتنان على هذه الدعوة، إلا أنه قلق من أن بعثته **ستتعرض للخطر** إذا لم يتم اعتماد مراقبي المركز فوراً، وإذا لم يتم تطبيق القواعد بشكل **متساو** على كل مجموعات المراقبين المحليين والدوليين. وإذا أخذنا في الاعتبار أن تسجيل الناخبين قد بدأ، لذا فمن اللازم تسهيل إجراءات اعتماد المراقبين دون تأخير، حتى يتسنى توزيع كل المراقبين. إن الاعتماد الفوري لمندوبي الأحزاب السياسية أمر هام ضمن العملية الانتخابية، وينبغي على المفوضية القومية للانتخابات معالجة هذه الطلبات دون أي تأخير إضافي.

إن المراقبة الانتخابية تتم بغرض تقديم تقييم محايد للعملية الانتخابية لبناء الثقة في تلك العملية. أن المبادئ المتواضع عليها في المراقبة الدولية للانتخابات (كما هو وارد في *إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات*) تشير إلى أن بعثات المراقبين لا بد من أن تتمتع بحرية الوصول للعملية الانتخابية وحرية الحركة لكافة أرجاء القطر، وسيكون من المؤسف في السودان أن تمنع القيود المراقبين من أداء عملهم. ولذلك يحث

[4] المادة 22 من قانون الانتخابات القومية، 2008

[5] المادة (7)، اتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للفساد(وقعها السودان في 14 يناير 2005، ودخلت حيز النفاذ في 14 ديسمبر 2005)

يقوم مركز كارتر بممارسة مهام مراقبة الانتخابات وفقاً لإعلان مبادئ مراقبة الانتخابات الدولي ولائحة السلوك التي تم تبنيها من قبل الأمم المتحدة عام 2005 ومن ثم اعتمادها بواسطة 33 مجموعة مراقبة

###

تم انشاء مركز كارتر عام 1982 بواسطة رئيس الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر وزوجته روزالين بالشراكة مع جامعة ايموري لتعزيز السلام والصحة حول العالم. والمركز منظمة غير ربحية وغير حكومية تساعد على تحسين حياة الناس في أكثر من 70 بلداً عبر حل النزاعات؛ وتطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان، والفرص الاقتصادية؛ ومنع الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية؛ وتعليم المزارعين زيادة إنتاج المحاصيل. لقد شرع مركز كارتر في العمل بالسودان عام 1986 في مشروع ساساكاوا-غلوبال 2000 الزراعي وعلى مدى أكثر من عشرين عاماً ظلت برامجه المتعلقة بالصحة والسلام تركز على تحسين الصحة ومنع وحل النزاعات بالسودان.

لمعرفة المزيد عن مركز كارتر نرجو زيارة موقعنا على الموقع التالي : www.cartercenter.org.